

تغيير النظام من الداخل؟

دور أحزاب المعارضة في تعزيز الديمقراطية
في العراق بعد عام 2019

طيف الخيزري

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

مسؤولية التحرير

نسرين الرفاعي

تصميم

ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف

مظاهرة مناهضة للحكومة قرب ساحة التحرير، بغداد، 1 نوفمبر 2021.

Ameer Al Mohammedawi/dpa/Alamy Live News

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE), the Middle East Centre or the UK Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO). This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

تغيير النظام من الداخل؟ دور أحزاب المعارضة في تعزيز الديمقراطية في العراق بعد عام 2019

طيف الخضير

مركز الشرق الأوسط

أيار / مايو 2023

عن المؤلفه

طيف الخضيرى، طالبة دكتوراه في قسم السياسة والدراسات الدولية في جامعة كامبريدج وباحثة في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. عملت في السابق مع عدة منظمات غير حكومية (NGO) في مجال المرافعة الاستراتيجية حول حقوق الانسان.

موجز

يتناول هذا التقرير الدور، الذي يمكن أن يلعبه اثنان من أبرز أحزاب المعارضة العراقية، التي انبثقت عن احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019: حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' في ترسيخ الديمقراطية في العراق. ولتحقيق هذا الغرض، يستند هذا التقرير على الدراسة، التي أجراها فيكي راندال ولارس سفاساند (Vicky Randall and Lars Svåsand)، لتقييم درجة إضفاء الطابع المؤسسي على كلا الحزبين. يتوصل التقرير إلى أنهما قد عملا على تشكيل هويات قوية قائمة على القومية العراقية الموحدة والمبادئ المدنية. ورغم ذلك، ولهذا السبب بالتحديد، ما زال الحزبان يواجهان رد فعل عنيف من قبل الأحزاب الطائفية بعد عام 2003. يواجه كلا الحزبين أيضاً مشاكل هيكلية جوهرية، حيث لم يتمكنوا من تطوير قواعد السلوك المشتركة الخاصة بالإدارة أو ضمان أن هذا السلوك داخل أحزابهم يتم وفقاً للمبادئ الديمقراطية. بالإضافة إلى أن الطبيعة غير المتوازنة للنظام الحزبي في العراق قد عرّضت أحزاب المعارضة لضغوط الإقصاء والاستبعاد من قبل الأحزاب المؤسسية، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان لممارسة العنف. أضر هذا الأمر باستقلالية اتخاذ القرار في أحزاب المعارضة وقدرتها على تطوير سياسات وبرامج إصلاحية. علاوةً على ذلك، لا يزال ميدان اللعب السياسي غير عادل للغاية، مع سيطرة الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 على الأسلحة والمال السياسي، فضلاً عن عدم توفير الحماية القانونية لأحزاب المعارضة، ما أعاق قدرتها على المنافسة بشكل فعال في الانتخابات.

النتائج والتوصيات الرئيسية

تبحث هذه الورقة البحثية في الدور، الذي يمكن أن يلعبه اثنين من أبرز أحزاب المعارضة، اللذين ظهرا في أعقاب احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019 - حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' في تعزيز الديمقراطية في العراق.

تتوصل هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- طور كلا الحزبين هويات قوية على أساس القومية العراقية الموحدة، وقد واجها نتيجة لذلك رد فعلٍ عنيف من الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003.
- يواجه كلا الحزبين قضايا هيكلية جوهرية على المستويين الداخلي والخارجي.
- لم يتمكن الحزبان على المستوى الداخلي من ضمان أن السلوك داخل الحزبين يتم وفقاً للمبادئ الديمقراطية. يفتقر كلا الحزبين إلى القدرات التنظيمية العميقة، ولكن بدلاً من سعيهما لتحقيق ذلك، فقد اعتمدا على القادة من أصحاب الشخصيات الجذابة لدفع مكانة الحزبين نحو الأمام، ما يشير إلى أنهما ارتكبا بعضاً من الأخطاء نفسها، التي ارتكبتها الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003. وهذا يشكل خطراً على بقاء الحزبين على المدى الطويل وساهم بشكل متزايد في تفككهما.
- واجهت أحزاب المعارضة على المستوى الخارجي ضغوط الإقصاء من الأحزاب المؤسسية، الأمر الذي تحول في بعض الأحيان إلى أعمال عنف بسبب حقيقة أن العديد من الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 لديها فصائل مسلحة. يشكل التركيز على المبادئ المدنية تهديداً لهيمنة الأحزاب المؤسسية والنظام الحزبي بعد عام 2003، الأمر الذي أدى لتقويض استقلالية اتخاذ القرارات لأحزاب المعارضة وقدرتها على تطوير سياسات وبرامج إصلاحية.
- لا يزال ميدان اللعب السياسي في العراق غير عادل إلى حد كبير، مع سيطرة الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 على الأسلحة والمال السياسي، فضلاً عن عدم توفير الحماية القانونية لأحزاب المعارضة، ما أعاق قدرتها على التنافس بفعالية مع الأحزاب المنظومة السياسية الحاكمة.

تقدم هذه الورقة البحثية على ضوء النتائج المذكورة أعلاه التوصيات التالية:

العمليات الديمقراطية

يتوجب على المجتمع الدولي عند تقديم أي دعم لأحزاب المعارضة أن يأخذ في الاعتبار الحساسيات حول 'تعزيز الديمقراطية'، إضافةً إلى ضرورة تنفيذ هذه المبادرات بطريقة لا تخاطر بأمن الفاعلين المعارضين و أن تركز على إجراء محادثات مستمرة معهم. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يضمن أن أي تدخلات لن تضر باستقلالية اتخاذ القرارات لأحزاب المعارضة.

يتطلب تعزيز الديمقراطية في العراق أيضاً إصلاح النظام الحزبي، إذ يجب زيادة وتشجيع القدرة التنافسية للنظام الحزبي من أجل ضمان أن الأحزاب لا تخدم فقط مصالح مجموعة ضيقة من الجهات الفاعلة العرقية أو الطائفية، بل تعمل على تعزيز المصالح الوطنية أيضاً. ينبغي تقديم اللوائح التي من شأنها ضبط عملية تشكيل الأحزاب وتسجيلها وسلوكها. كما يجب، على سبيل المثال تعديل المادة (أ)(11) من قانون الأحزاب السياسية لتنص على أن الحزب يحتاج إلى فروع و2,000 عضو مسجل في جميع محافظات الدولة حتى يتم تسجيله (Alhassan, 2021).

يجب بذل المزيد من الجهود لزيادة استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) لشؤون الأحزاب والتنظيم السياسي، إضافةً إلى ضرورة قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بنشر جميع قراراتها ولوائحها،

فضلاً عن إجراء مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة (بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في العراق (European Union Election Observation Mission in Iraq, 2021, 38).

يجب تعديل قانون الأحزاب السياسية بحيث يضع قيوداً على الإنفاق الحزبي أثناء الحملات الانتخابية والتبرعات العينية (42)، إضافةً إلى ضرورة فرض عقوبات واضحة على أي حزب يقوم بانتهاك هذه القواعد. يجب تقديم جميع السجلات المالية للأحزاب إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمراجعتها وإتاحتها أمام الجمهور ليطلع عليها.

ينبغي اتخاذ خطوات لجعل تمويل الأحزاب أكثر إنصافاً وشفافية. كذلك ينبغي على المجتمع الدولي استخدام القنوات الدبلوماسية لتشجيع الحكومة العراقية على تطبيق قانون الأحزاب السياسية رقم 36/2015. وعلى وجه الخصوص من أجل تنفيذ المواد من 42 إلى 44 المتعلقة بتمويل الأحزاب، حيث يجب إنشاء لجنة داخل مكتب شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) لإدارة ومراقبة وتقديم التقارير بشأن توفير الأموال العامة للأحزاب.

وسائل الإعلام

يجب اتخاذ التدابير، التي من شأنها تشجيع تطوير إعلام مستقل في العراق. كما يجب على الحكومة العراقية تطوير لوائح لوسائل الإعلام المستقلة وتقديم الحوافز، بما في ذلك الإعانات أو الامتيازات للمنافذ المستقلة، التي تخدم الصالح العام بصورة أوسع (Al-Kaisy, 2019, 14). ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة الشفافية فيما يتعلق بتمويل وملكية وسائل الإعلام (6).

ينبغي أن يكون وصول الأحزاب إلى وسائل الإعلام أكثر إنصافاً من أجل تكافؤ الفرص أثناء الانتخابات، إضافةً إلى ضرورة تعديل قانون تنظيم وسائل الإعلام للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 4/2020 لينص على ضرورة وجود تغطية عادلة ومتساوية و 'غير تمييزية' لجميع المرشحين أثناء الحملات الانتخابية.

التمويل

يتوجب على المجتمع الدولي إشراك أحزاب المعارضة في التمويل المخصص لدعم بناء قدرات الأحزاب السياسية. كذلك ينبغي قدر الإمكان تخصيص هذا التمويل للمنظمات العراقية المحلية، التي تعي أهمية ذلك وتندمج في السياق السياسي الذي تعمل فيه أحزاب المعارضة. يجب أن تذهب تلك الأموال لتمويل البرامج طويلة الأجل وأن تستند إلى الأولويات المحلية وليس الدولية.

يجب أن تركز برامج بناء وتعزيز القدرات على قضايا تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: تطوير التنظيم الحزبي، الإدارة العامة، الخطابة، التدريب على وسائل الإعلام الأخرى، تطوير السياسات، والتدريب على أحكام القانون المحلي والدولي ذات الصلة، إضافةً إلى الحملات الانتخابية الفعالة.

ينبغي أيضاً تخصيص التمويل للمنظمات الشعبية، التي انبثقت عن احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول 2019، والتي تشارك في برامج لتثقيف الجمهور حول العديد من القضايا، من ضمنها الانتخابات وأهمية التصويت والمبادئ المدنية.

يتوجب إنشاء صندوق منفصل، وتخصيصه لتوفير الحماية والأمن للمرشحين المستقلين وأحزاب المعارضة أثناء الحملات الانتخابية، إضافةً إلى انتهاز عملية تقديم شفافة لمن يرغبون بالوصول إلى هذا التمويل.

المقدمة

اندلعت في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2019 أكبر احتجاجات في تاريخ العراق بعد عام 2003 في بغداد والمحافظات الوسطى، حيث خرج أكثر من مليون شخص إلى الشوارع مراراً وتكراراً. اندلعت الاحتجاجات في البداية بسبب نقص الخدمات، حيث طالب المحتجون بتوفير فرص العمل والسكن والمياه النظيفة والكهرباء، لكن قوبلت تلك الاحتجاجات بالعنف الممنهج، ما أسفر عن مقتل حوالي 500 متظاهر وإصابة 25,000 آخرين. اتسعت مطالب المحتجين لتشمل دعوات لإصلاح النظام السياسي بأكمله، ولاسيما الديمقراطية التوافقية، التي أُقيمت في العراق من خلال التدخل الأجنبي (Human Rights Watch, 2022). زعم المتظاهرون بأن هذا النظام سمح للأحزاب التي تم تنصيبها بعد تغيير النظام، بالتهرب باستمرار من المساءلة وأنها لم توفر للمواطنين سوى شكلاً إجرائياً من الديمقراطية (Alkhudary, 2023). وظهرت معارضة سياسية منظمّة خلال الاحتجاجات على شكل أحزاب معارضة، وكان من بين أهم تلك الجماعات، حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد'، اللذان تشكلا في أعقاب المظاهرات في ذي قار، جنوبي العراق.

وفي خطوة تهدف للنظر بالدور، الذي يمكن أن تلعبه أحزاب المعارضة العراقية في تعزيز وترسيخ الديمقراطية، يركز هذا التقرير على عملية إضفاء الطابع المؤسسي على الحزب في سياقات الجنوب العالمي من خلال الدراسة، التي أجراها فيكي راندال ولارس سفاساند (b2002).¹ يُذكر أنه من المقبول على نطاق واسع أن الأحزاب ذات المؤسسات الجيدة هي أكثر عرضة لتحمل ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بشكل فعال (Randall and Svåsand, 2002b). علاوةً على ذلك، يمكن للأحزاب ذات المؤسسات الجيدة أن تساهم في تحقيق الاستقرار الديمقراطي، وإدارة الصراع من خلال تهدئة المظالم والعمل على معالجتها من خلال نظام الحزب. وعلى ضوء ذلك، ستسهم زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على أحزاب المعارضة العراقية في تعزيز تمثيل النظام الحزبي وزيادة قدرة الناخبين على اتخاذ القرار من خلال توسيع خياراتهم في اختيار القادة السياسيين، فضلاً عن زيادة المساءلة من خلال السماح بإنشاء معارضة فعالة. كما سيسهم ذلك في خلق نظام حزبي أكثر توازناً، وبالتالي لديه القدرة على تشجيع الأحزاب الرئيسية الحاكمة بعد عام 2003 على العمل ضمن حدود الإجراءات الديمقراطية.

سأوجز فيما يلي الإطار النظري لهذه الورقة البحثية، ثم سأناقش بصورة موجزة إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي في العراق بعد عام 2003 وكيف برز ذلك في المظالم، التي أدت لاندلاع احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول، وبالتالي ظهور أحزاب المعارضة العراقية. سأتناول في القسم الأخير، المقابلات شبه المنظمة مع نواب ومسؤولين كبار وأعضاء من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد'، إذ أجريت هذه المقابلات بين سبتمبر/أيلول 2021 وأغسطس/آب 2022 لفحص درجة إضفاء الطابع المؤسسي على أحزاب المعارضة العراقية.

قبل الشروع بإجراء تحليل مناسب، أود الإشارة أولاً إلى ضرورة التحذير من التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، حيث كان الترويج للديمقراطية أحد الفرضيات الرئيسية، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتبرير غزو العراق بعد تبين عدم وجود أسلحة دمار شامل. وكما جادل ديفيد بيثام (David Beetham) بقوة، فإن عملية التحول الديمقراطي (الدمقرطة) التي تحدث عن طريق "الغزو، أو الدمقرطة القسرية، هي في جوهرها معيبة ومتناقضة

¹ أعرف 'ترسيخ الديمقراطية' على أنه «نظام سياسي حيث أصبحت فيه الديمقراطية معطى من ناحية السلوك والموقف والدستور». يعني 'السلوك' أن الفاعلين الرئيسيين يستخدمون فقط الوسائل الديمقراطية لتحقيق أهدافهم، بينما يشير 'الموقف' إلى أن العملية الديمقراطية والمؤسسات يعتبرها معظم الناس الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تنظيم السياسة، في حين يعني 'الدستور' أن جميع الفاعلين يخضعون لقوانين ومؤسسات العمليات الديمقراطية. للاطلاع على المزيد، انظر:

Randall and Svåsand, 'Introduction: The Contribution of Parties to Democracy and Democracy Consolidation', 2002a, 2.

مع نفسها“ (446، 2009). وهذا يرجع إلى أن إحدى الفرضيات الأساسية للديمقراطية هي أن يتمتع الناس بحرية تقرير مصيرهم، لكن يتم انتزاع هذا الحق تلقائياً عندما تُفرض الديمقراطية من الخارج وتقوم القوات الغازية بتحديد معاييرها. لهذا السبب، وفي أعقاب غزو العراق، فقدت فكرة ‘تعزيز الديمقراطية‘ مصداقيتها إلى حد كبير في العراق وعلى الصعيد الدولي (Carothers, 2006). وهنا تكمن أهمية أحزاب المعارضة العراقية، التي مثلت، لأول مرة منذ عام 2003 حركة وطنية تسعى إلى استعادة ما تعنيه الديمقراطية في العراق، وإعادة تشكيلها بطريقة تعمل على خدمة مصالح المواطنين العاديين.

إضفاء الطابع المؤسسي على الحزب

اقترح كل من راندال وسفاساند (Randall and Svåsand, 2002b) أنه ثمة أربعة عناصر لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام الحزب التنافسي. وهذا يشمل العناصر الداخلية والخارجية والهيكلية والسلوكية (الشكل 1).

يشير العنصر الداخلي إلى العلاقة داخل الأحزاب نفسها، بينما يشير العنصر الخارجي إلى العلاقة بين نظام الحزب والأجزاء الأخرى من النظام السياسي (7-8). يعني العنصر الهيكلي أنه في الأنظمة الحزبية ذات الطابع المؤسسي ‘ثمة استمرارية بين البدائل الحزبية‘ (7)، إذ يعمل هذا على زيادة المساءلة الانتخابية، حيث يمكن التصويت على الأحزاب، التي لا تلبى توقعات الجمهور. يشير العنصر المتعلق بالمواقف إلى المدى، الذي ترى فيه الأحزاب بعضها بعضاً على أنهم منافسون حقيقيون، ويعتبر هذا أمراً مهماً لضمان وجود معارضة سياسية ذات معنى حقيقي.

الشكل 1: مصفوفة إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي لـ راندال وسفاساند

خارجية	داخلية	
ثقة الجمهور في الحزب والمواقف تجاه النظام الحزبي	العلاقة بين الأحزاب	عناصر السلوك
درجة كافية من الاستقلالية عن الدولة والتدابير العامة	الاستمرارية بين بدائل الحزب	عناصر هيكلية

طور راندال وسفاساند أيضاً مصفوفة فردية لإضفاء الطابع المؤسسي على الحزب، والتي يمكن أن تساعد في فهم ‘العملية التي يتم من خلالها تأسيس الحزب من حيث الأنماط المتكاملة للسلوك والمواقف والثقافات‘ (12). وهما يجادلان بأن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي على نطاق واسع يمكن أن يكون متوافقاً مع إضفاء الطابع المؤسسي الفردي للحزب (8). وبالتالي قد تستفيد الأحزاب الفردية، على سبيل المثال، من ثقة الجماهير في الأحزاب بشكل عام، أو من القبول المتبادل بين الأحزاب. يعرف راندال وسفاساند أربعة مفاهيم محددة، والتي تمثل جوانب مشتركة لإضفاء الطابع المؤسسي الفردي على الحزب في سياقات الجنوب العالمي. كما هو الحال مع مصفوفة إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي، تحتوي المصفوفة أيضاً على عناصر داخلية وخارجية وسلوكية (تتعلق بالموقف) وهيكلية (الشكل 2).

الشكل 2: مصفوفة إضفاء الطابع المؤسسي الخاص بالحزب لـ راندال وسفاساند

خارجية	داخلية	
التجسيد	ضخ القيم	عناصر السلوك
استقلالية اتخاذ القرارات	النظام	عناصر هيكلية

يشير مصطلح 'ضخ القيم' إلى نجاح الحزب في خلق ثقافته ونظام القيم على المستوى الداخلي (13). سيحدد الأعضاء مبادئ الحزب ويلتزمون بها بشكل يتجاوز مصالحهم الذاتية أو الأسباب الشكلية. ووفقاً لـ راندال وسفاساند، فإن ضخ القيم يكون أقوى عندما يتم تحديد الحزب السياسي داخل حركة اجتماعية أوسع، ويكون لديه القدرة على دمج نفسه بين المنظمات المرتبطة به مثل النقابات العمالية والتعاونيات (21). وهذا يساعد على دمج الناخبين في الحركة، كما يساعد الداعمين على التعرف على الحزب والتماهي معه.

من ناحية أخرى، يشير 'التجسيد' إلى المدى الذي يتم فيه ترسيخ وجود الحزب في المخيلة العامة من الناحية الخارجية (14). كلما تم اعتبار الحزب جزءاً من السياسة، كلما زاد احتمال قيام الأفراد والأحزاب والمؤسسات الأخرى بتعديل توقعاتهم وتطلعاتهم لتلائم ذلك. يعتمد تجسيد الحزب على "مدى تثبيت الأحزاب في المخيلة الشعبية وكعامل في تشكيل سلوك وممارسات الفاعلين السياسيين" (23). وهو يعتمد على المكانة التاريخية والقيمة الرمزية، التي يمكن لأي طرف أن يدعي تمثيلها بشكل فعال، فضلاً عن إمكانية وصوله إلى وسائل التواصل الفعالة، إضافةً إلى قدرته على البقاء لفترات طويلة من الزمن.

يشير النظام إلى تطوير قواعد السلوك وما يرتبط بذلك من أعمال روتينية، أو "زيادة نطاق وكثافة وانتظام التفاعلات التي تشكل الحزب كهيكل" (13). تعتمد درجة نظام الحزب على عدة عوامل مثل: كيفية نشأة الحزب وموهمه وموارده وتمويله، ودور قائد الحزب الفردي مقابل التنظيم الحزبي، ودور الفصائل داخل الحزب مقابل الحزب ككل، إضافةً إلى المحسوبية (17). يلعب القائد الفردي للحزب، وبشكل أكثر تحديداً شخصيته الجذابة، دوراً في تشكيل الحزب وتماسكه وبقائه (18-19). ورغم ذلك، فإن هذا يحتاج إلى إجراء روتيني حتى لا يصبح الحزب مجرد وسيلة لتحقيق رغبات أحد الزعماء الطموحين. أخيراً، يشير عنصر 'استقلالية اتخاذ القرار' إلى مدى تحرر حزب معين من التدخل في تحديد سياساته واستراتيجياته (13-14).

حدود إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الحزب بعد عام 2003

ضمن نظام الحزب التوافقي لتقاسم السلطة بعد عام 2003 في العراق مكاناً على طاولة الحكم لزعماء الطوائف المنتمين إلى الأحزاب السبعة الرئيسة، والتي ستستمر في الهيمنة على السياسة العراقية بعد عام 2003 (Dodge, 2018). قامت هذه الأحزاب منذ عام 2005 بتطوير مجموعة غير رسمية من القواعد لتقسيم الوزارات ومقاعد كبار موظفي الخدمة المدنية والموارد، التي يسيطرون عليها فيما بينهم ضمن صيغة تسمى بـ 'حكومات الوحدة الوطنية' (Dodge, 2020). وقد أدى ذلك إلى تفشي الفساد والمعاقبة عليه سياسياً، مع التقدير الذي قدّمه الرئيس برهم صالح في عام 2021 حول ضياع 150 مليار دولار أمريكي بسبب الفساد منذ عام 2003 (Dihmis, 2021).² بالعودة إلى مصفوفة راندال وسفاساند حول إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الحزب، فإن هذا يعني أن المواطنين لا يثقون كثيراً في كلا الحزبين والنظام الحزبي، مع تراجع إقبال الناخبين بسرعة من 79.6% في عام 2005 إلى 43.5% فقط في انتخابات عام 2021 (International IDEA, 2022). علاوةً على ذلك، بدلاً من العمل على إظهار درجة كافية من الاستقلالية عن الدولة، استولت الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 على الدولة ومؤسساتها، مستخدمةً بشكل روتيني الموارد العامة لتمويل أنشطة الحزب (Dodge and Mansour, 2021).

² تراوحت بعض التقديرات أعلى من ذلك، أنظر: (Jiyad, 2022) و (Mansour, 2022).

جادل كل من ماتس بيردال (Mats Berdal) وفيليب رويدر (Philip Roeder) ودونالد روثشايلد (Donald Rothchild) بأن مشاركة السلطة تميل إلى تعزيز السلام على المدى القصير فقط، مع خلق عدم الاستقرار والعقبات أمام توطيد السلام والديمقراطية على المدى الطويل (Berdal, 2009, Roeder and Rothchild, 2005). ويعزى ذلك إلى أن تقاسم السلطة يسعى عادةً إلى إنشاء تكتل مستقر بين نخب الجماعات العرقية (Roeder and Rothchild, 2005, 36). وهذا يعني أن ترتيبات تقاسم السلطة ليست عرضة للتغيير، حيث يتم إقصاء أي شخص يحاول الانضمام إلى النظام أو تغييره عن طريق القمع من جانب النخبة المهيمنة (14). وبهذه الطريقة، فإن التوافقية تحد من القدرة التنافسية للانتخابات وذلك بالسماح لمجموعة متنوعة من نفس السياسيين والأحزاب الطائفية بالبقاء في السلطة. وهي تتحايل على أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية وهي القدرة على محاسبة القادة والأحزاب على الخيارات والقرارات، التي يتخذونها أثناء فترة وجودهم في مناصبهم (Hartzell and Hoddie, 2015).

في أعقاب أعمال العنف، التي تعرض لها المتظاهرون في أكتوبر/تشرين الأول 2019، أصبح غياب نظام حزبي تنافسي جزءاً رئيسياً من مطالبهم. وبالفعل، أكدت الصحيفة التي أصدرها المحتجون باسم 'توك توك'، بأن نفس الأحزاب الطائفية، التي تم تمكينها من خلال التدخل الدولي والاحتلال غير القانوني، قد رسخت نفسها داخل النظام السياسي وعادت لممارسة مهامها مراراً وتكراراً (Alkhudary, 2023). ورغم أن مصفوفة راندال وسفاساند تشير إلى أن الاستقرار في البدائل الحزبية يفضي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي، فقد أشار المحتجون إلى أن الديمقراطية، التي تم إقامتها في السياق العراقي بعد عام 2003 كانت إجرائية وليست حقيقية. وأوضحوا أنه رغم منح العراقيين فرصة للتصويت كل أربع سنوات، إلا أن هذا لا يؤدي إلى أي تغيير حقيقي في القيادة أو السماح لهم بالحصول على أي خيار حقيقي لاختيار ممثليهم.

شعر المتظاهرون أيضاً بالإقصاء من قبل النظام الحزبي وذلك يعود إلى أن نوع التمثيل، الذي قدمته لهم الأحزاب المهيمنة كان دائماً على أساس الطائفة أو العرق. وجادلوا بأن العراق بعد عام 2003 أصبح 'دولة أحزاب'، لذلك أرادوا تحويله إلى 'دولة مواطنين'، يتم فيها فصل الدين عن الدولة، ويتم تمثيلهم على أساس المواطنة العراقية بدلاً من العرق أو الطائفة (Interviews, September 2021). جاءت المظاهرات وقلة إقبال الناخبين على التصويت شاهداً على غياب وضعف إجراءات إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي في العراق، حيث شعر جزء كبير من السكان بالغربة وأنهم غير ممثلين من قبل أي حزب. علاوةً على ذلك، فإن طبيعة الأحزاب القائمة على العرق تعني أن القدرة التنافسية للنظام محدودة لأن كل حزب يستهدف فقط الناخبين داخل مجتمعاته العرقية أو الطائفية، وداخل مناطق جغرافية معينة في العراق.

ظهور أحزاب المعارضة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها

بدأ ظهور قادة سياسيين جدد بحلول عام 2019، وكان العديد منهم جزءاً من حركة الاحتجاج العراقية التي حدثت في عام 2011، وقد تبنا شعار 'النضال' من أجل تمثيل الحركة، التي كانت بلا قيادة من خلال تشكيل أحزاب مدنية. لقد سعوا إلى أداء إحدى الوظائف الرئيسية للأحزاب السياسية: تمثيل مصالح الجماعات، التي لم تكن ممثلة من قبل، إضافةً إلى تغيير النظام السياسي من الداخل. على ضوء ذلك، ومنذ الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة في أكتوبر/تشرين الأول 2021، شهدت ذي قار ظهور حزب 'البيت الوطني' بقيادة حسين الغرابي، الناشط والمحامي ذو الخبرة الطويلة، ووالده ممثل المرجعية في المحافظة، إضافةً لظهور حركة 'امتداد' بقيادة الصيدلاني الاستشاري علاء الركابي، والذي برزت شهرته خلال احتجاجات 2019 من خلال نشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي.

فيما تبقى من الورقة البحثية، سأعتمد على مصفوفة المؤسسات الحزبية لـ راندال وسفاساند لتقييم مدى إضفاء الطابع المؤسسي على حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد'.

عناصر الموقف

اعتمدت أحزاب المعارضة العراقية الجديدة بشكل كبير على فكرة القومية العراقية الموحدة عند قيامهم بتطوير هوياتهم. وشدد أعضاء بارزون في حركة 'امتداد' على أن الهوية، التي يقوم عليها عمل الحزب هي "الولاء للعراق وليس الانقسام العرقي والطائفي" (Interviews, May 2022). وبالمثل، وصف حزب 'البيت الوطني' الإجراءات والبنود التي تحدد عمل الحزب على المستوى الداخلي، مشيراً إلى أنه 'منظمة ديمقراطية ليبرالية تؤمن بالحريات والعدالة والمساواة كقيم مهمة، وتتخذ الأمة العراقية كهوية وإطار يوحد جميع المواطنين وفقاً لمفهوم المواطنة، الذي يعتبره الحزب بمثابة مُعرّف واحد بين العراقيين'. نجح كلا الحزبين في تقديم نفسيهما كممثلين للتغييرات التاريخية التي طرأت على السياسة العراقية من خلال التعبئة الرمزية، التي حدثت خلال احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول. وبهذه الطريقة، تحاول أحزاب المعارضة الجديدة توجيه مطالب المحتجين من خلال النظام الحزبي عن طريق جعل فكرة الأمة العراقية الأداة، التي يتم من خلالها تمثيل الناخبين. وكجزء من هذه العملية، فقد طور الحزبان مجموعة من القيم الخاصة بهما كوسيلة لزيادة ضخ القيم التي تحدد سياسات وقرارات وإجراءات الحزب، والاعتراف بها من قبل الناخبين.

حاول حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' تطبيق مبادئ 'دولة المواطنة' من خلال التأكد من أن عضويتهم وتحالفاتهم ليست مبنية على العرق أو الطائفة. لم يؤسس حزب 'البيت الوطني' فروعاً حزبية في مناطق الجنوب ذات الأغلبية الشيعية فحسب، بل وأيضاً في المناطق المختلطة والمناطق ذات الأغلبية السنية في شمال غربي العراق أيضاً.³ ورغم أن مكاتب حركة 'امتداد' تتواجد فقط في بغداد والمحافظات الجنوبية، إلا أنها سعت أيضاً إلى تحدي الطائفية، التي تتوزع بناءً عليها المناصب داخل النظام الحزبي العراقي وتشكل على أساسها التحالفات.⁴ بعد فوز حركة 'امتداد' في البداية بتسعة مقاعد بعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021، قامت مع 'حراك الجيل الجديد'، وهي كتلة تأسست في محافظة السليمانية في إقليم كردستان العراق (KRG)⁵ بتشكيل 'تحالف من أجل الشعب'. وتعهد الطرفان بالبقاء معاً خارج الحكومة وخارج التقسيم العرقي للموارد العامة بين الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003. وبدلاً من ذلك، فقد اتبع كل منهما استراتيجية تهدف لتشكيل كتلة معارضة من شأنها محاسبة الحكومة على أفعالها، والبقاء في المعارضة حتى فوزهما بعدد كافٍ من المقاعد ليتمكنوا من تولي زمام الحكم (Interviews, May 2021 and August 2022). تكمن أهمية القيم التي يتبنّاها كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' في حقيقة أن تعزيز الديمقراطية لا يتطلب فقط الإلمام بالإجراءات الديمقراطية، بل الأهم من ذلك أنه يتطلب الترويج للقيم المدنية بما في ذلك الرغبة بكسب ثقة إخوانهم المواطنين (Burnell and Randall, 2008, 266). وعلى ضوء ذلك، سعت أحزاب المعارضة العراقية الجديدة إلى استعادة الشعور بالواجب المدني، وإنشاء أحزاب لا تعمل فقط على تحقيق مصالحها الخاصة، ولكن أيضاً مصالح مواطنيها. وقد امتلكت بهذه الطريقة القدرة على استعادة الثقة في النظام الحزبي والأحزاب السياسية ككل. بالإضافة إلى ذلك، سعى الحزبان إلى زيادة المنافسة بين الأحزاب من خلال إنشاء فروع على المستوى الوطني أو إنشاء تحالفات عابرة للعرقية.

نجح كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' أيضاً في دمج المنظمات التابعة في حركتهما، والتي يرى راندال وسفاساند أنها خطوة مهمة لتحقيق وضخ القيم، التي تحدد سياسات وقرارات وإجراءات الحزب. على سبيل المثال، نُظم الاجتماع الأول من سلسلة اجتماعات في الناصرية ضمت 40 كياناً في أيلول/سبتمبر 2022، بما في ذلك أحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات والمجتمع المدني والنقابات والشخصيات المستقلة. مثلت هذه الاجتماعات محاولة لإنشاء

³ للبيت الوطني فروع في المناطق التالية: البصرة وصلاح الدين والموصل والمثنى و بابل و مكتبان في بغداد و النجف و كربلاء و ديالى والديوانية وذي قار.

⁴ تمتلك حركة 'امتداد' مكاتب في بغداد وبابل وواسط والنجف وكربلاء والديوانية والسماوة وذي قار والبصرة.

⁵ في أعقاب استقالة نواب التيار الصدري في حزيران / يونيو 2022، فاز سبعة مرشحين آخرين، ممن ترشحوا مع امتداد خلال الانتخابات (وكالة الأنباء العراقية 2022).

تحالف مدني يدعو إلى إصلاحات ديمقراطية (Sot Al Iraq, 2022). تم في أعقاب هذا الاجتماع تشكيل ثلاثة لجان لصياغة رؤية سياسية مشتركة، ووضع تصور لنوع النظام الانتخابي، الذي يمكن أن يحدث التغيير، فضلاً عن التحضير لعقد اجتماعي بديل (Al Ghorabi, 2022). سيشكل هذا أهمية، ولا سيما عند التنظيم أثناء الانتخابات، وتزايد حملات إقبال الناخبين ومراقبة الانتخابات، فضلاً عن حشد المتظاهرين عند الضرورة.

على الرغم من هذه الجهود، كان التعاون بين أحزاب المعارضة محدوداً بشكل عام، فقد شهدت الفترة التي سبقت انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021، اغتيالات مستهدفة نفذتها الميليشيات المسلحة، حيث تم اغتيال ما لا يقل عن 30 ناشطاً سياسياً، ما أدى لحدوث انقسام بين الأحزاب، التي أرادت المشاركة في الانتخابات والأحزاب المقاطعة لها (LSE Middle East Centre, 2021). وقد زاد من حدة هذه الانقسامات حقيقة ظهور عدد من الأحزاب الجديدة التي تدّعي تمثيل المتظاهرين، ولكنها في الواقع تابعة للأحزاب المهيمنة بعد عام 2003.⁶ وفي هذا السياق، وجدت أحزاب المعارضة العراقية صعوبة في تحديد من يمكنهم الوثوق به. توسع هذا الشعور بعدم الثقة منذ ذلك الحين ليصل إلى البرلمان، حيث رفض العديد من النواب المستقلين تشكيل تحالفات مع حركة 'امتداد' خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى خسارة ناخبهم، أو محاولة أحد الأطراف السعي لتحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر.

يعتبر تجسيد وتمثيل أحزاب المعارضة العراقية محدوداً، فأيدولوجية حركة 'امتداد' تُعتبر غير متقدمة نسبياً، إضافةً إلى أنهم يعبرون عن هويتهم كحزب من خلال برامجهم (Interview, August 2022). لا تذكر حركة 'امتداد' أي أيدولوجية في الوثائق، التي تحدد الأعمال الداخلية الخاصة بالحزب، وبدلاً من ذلك فهي تصف أهداف ومبادئ الحزب على أنها "إقامة دولة المواطنة والمؤسسات... النهوض بالوضع الاقتصادي... تقديم الخدمات وإعطاء الشباب دوراً حقيقياً في بناء الوطن، إضافةً إلى جعل السيادة والحياة الكريمة حقيقة واقعة". كما يتجلى بوضوح الافتقار إلى الأيدولوجية القوية، التي يقوم عليها عمل الحزب من خلال عدة مقابلات أجريت مع أعضاء في حركة 'امتداد'، الذين أشاروا إلى أن الناس صوتوا لهم خلال انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021 احتجاجاً على الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 (Interviews, May and August 2022). وبالرجوع إلى معايير التجسيد، التي وضعها راندال وسفاساند، فإن هذا يفضي بعض الشيء إلى إظهار أن الحزب ليس راسخاً في مخيلة المواطنين نظراً لأن الناس صوتوا لهم لكونهم يشكلون أصواتاً معارضة.⁷ بالإضافة إلى ذلك، صوّت الناخبون للحركة بناءً على البرامج التي وعدت بتحقيقها، والأيدولوجية الأوسع التي تمثلها.

يظهر الضعف في تجسيد أحزاب المعارضة العراقية جلياً أيضاً من خلال المقاومة، التي واجهتها حركة 'امتداد' من الأحزاب البرلمانية العرقية والطائفية المهيمنة بعد عام 2003 عندما قدمت نفسها كحزب مدني. كما أوضح أحد الأشخاص، الذين تمت مقابلتهم، فإن 51% من جميع مقاعد اللجان البرلمانية مخصصة للأحزاب الشيعية، و 30% للسنة، و 18% للأكراد و 1% للأقليات (Interview, August 2022). وفي هذا السياق، عندما حاول 'تحالف من أجل الشعب' تقديم نفسه كقوة مدنية خامسة، أخبرهم أعضاء الأحزاب المهيمنة أنهم لن يحصلوا على مقاعد في تلك اللجان البرلمانية إلا إذا وافقوا على التقيد بتقسيم المقاعد على أساس عرقي- طائفي (Interview, August 2022). منذ ذلك الحين، تعرض الركابي للاعتداء أثناء حمله صور المتظاهرين القتلى ومطالبته بمحاسبة المسؤولين خلال جلسة أداء اليمين لرئيس الوزراء الجديد محمد شياع السوداني (Al Jazeera, 2022). ونتيجة لذلك، قرر رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي من جانب واحد منع الركابي وزميله في حركة 'امتداد' النائب فلاح الهلالي من التواجد في البرلمان لمدة خمس جلسات. وفي يناير/كانون الثاني 2023، تم التصويت على إبعاد الهلالي، إلى جانب عدد من نواب المعارضة الآخرين، من مختلف اللجان البرلمانية

⁶ من الأمثلة البارزة على ذلك، هو حركة 'واعي' التي زعمت أنها انبثقت من احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول، ولكنها في الحقيقة تابعة لعمار الحكيم.

⁷ من المهم أيضاً الإشارة هنا إلى أنه حتى في الديمقراطيات الراسخة ذات الأحزاب المؤسسية، قد تكون أصوات المرشحين أحياناً أصوات معارضة.

الهامة من قبل الإطار التنسيقي الشيعي (SCF)، الذي طالب بضرورة إجراء تصويت ثانٍ نتيجة انسحاب الصديين من البرلمان (Salam, 2023). ومع ذلك، يجادل نواب المعارضة بأن عزلهم كان لأن هذه المناصب مكنتهم من الحصول على معلومات حساسة، منها ما يتعلق بالفساد البرلماني، الذي لم ترغب الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 في الوصول إليها. وبالتالي، بدلاً من أن تكون جزءاً مقبولاً في المشهد السياسي العراقي، تواجه أحزاب المعارضة معوقات في كل منعطف.

العناصر الهيكلية

فيما يتعلق بالعناصر الهيكلية لإضفاء الطابع المؤسسي على الحزب المُقترحة من قبل راندال وسفاساند، فإن تجارب كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' تشهد على الصعوبات، التي واجهها الحزبان في الحفاظ على استقلالية اتخاذ القرار عندما استولت الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 على الدولة. وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال القرار الذي اتخذته سبعة من أصل تسعة نواب من حركة 'امتداد' حين صوتوا للحلوسوي رئيساً للبرلمان (Salim 2022). ادعى نواب حركة 'امتداد' أنهم تعرضوا للتهديد من أجل التصويت للحلوسوي، حيث تم تحذيرهم بأنه لن يتم استدعائهم للتحديث في البرلمان إذا لم يقوموا بالتصويت للحلوسوي (Interview, May 2022). وفي واقعة أخرى، تعرض أعضاء حركة 'امتداد' للهجوم عبر الإنترنت، وتلقوا تهديدات عندما قامت الحركة بوضع سياسة تنص على أن الحشد الشعبي لا ينبغي أن يكون تابعاً لأي حزب، وضرورة أن يكون جميع قادة الحشد الشعبي من خريجي الكليات العسكرية العراقية. (Interview, August 2022) كما تعرض أعضاء من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' للعنف الجسدي إبان إعلان ترشحهما، حيث تلقت النائبة السابقة عن حركة 'امتداد' نيسان الصالحي تهديدات تحذرها من المضي قدماً في الترشح للانتخابات (Abdelhameed, 2022, 10). وبعد فوزها بمقعد في البرلمان، قام مسلحون مجهولون باستهداف منزلها في ذي قار بعبوة ناسفة محلية الصنع (Al Shafaq News, 2022). وبصورة مماثلة، أشار عضو في حزب 'البيت الوطني' إلى أن قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات قد تم اتخاذه جزئياً لأن ما لا يقل عن 10 من مرشحيهم لم يتمكنوا من العودة إلى المناطق التي أرادوا الترشح فيها للبرلمان بسبب تهديدات تلقوها من الميليشيات، التي قامت بتفجير منزل الأمين العام للحزب حسين الغراي (Interview March, 2022). وضمن هذا السياق، فإنه من الصعب أن يحظى حزب 'البيت الوطني' أو حركة 'امتداد' بأي استقلالية حقيقية لاتخاذ القرار سواء فيما يتعلق بالترشح في الانتخابات، أو اختيار من يصوتون لصالحه، أو حتى في وضع سياساتهما الخاصة؛ فاستخدام العنف والتهديدات يعني أن الميدان لا يزال غير متوازن كونه يأتي لصالح الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003.

جادل إلين لاسيت وديفيد والدر بأن "رغبة أي حزب في إنشاء مؤسسات ديمقراطية والحفاظ عليها قد تكون مشروطة بقدرته على حشد الدعم مقارنة بأطراف الأحزاب الأخرى" (2016, 176). بالإضافة إلى أن تكلفة تسامح أحد الأحزاب مع الآخر ستكون أعلى عندما تقدم أحزاب المعارضة "مشاريع للتحويل المجتمعي تتعارض مع مخططات الأحزاب المتنافسة أو تدافع عن المصالح المجتمعية، التي تتعارض بشدة مع المصالح المجتمعية، التي تمثلها الأحزاب الأخرى" (176). تكون عملية التحويل الديمقراطي أكثر عُرضة للتهديد عند وجود مزيج من الأحزاب الضعيفة إلى جانب الأحزاب القوية الراسخة. بعبارة أخرى، عندما تكون قدرات الأحزاب على حشد الدعم وخلق التسلسل الهرمي التنظيمي وتطوير البرامج متفاوتة إلى حد كبير. في مثل هذا النظام، فإن تصور بعض الأحزاب لقوتها النسبية مقارنة بالأحزاب الأخرى، يحد من استعدادها للالتزام بالقواعد الديمقراطية والتوصل إلى حلول من خلال التفاوض والتسوية (177). عززت الأحزاب المهيمنة في العراق بعد عام 2003 قوتها من خلال الاستيلاء على الدولة، ومن خلال سيطرتها على الأسلحة والمال السياسي، والتي لا تستطيع أحزاب المعارضة الوصول إليها. لذلك، عندما شكلت المعارضة تهديداً للنظام الحزبي بعد عام 2003 ولمكانة الأحزاب القائمة داخله، انتقلت الأحزاب المهيمنة لممارسة العنف بدلاً من انتهاج الوسائل الديمقراطية بغرض إبعاد أحزاب المعارضة عن السياسة. وبعبارة أخرى، أدى عدم التوازن في النظام الحزبي إلى تعرّض أحزاب المعارضة لضغوط الإقصاء من الأحزاب المؤسسية، ونظراً لأن السياسة العراقية تعاني من العنف المستشري، فقد تحولت هذه الضغوط في بعض الأحيان إلى أعمال عنف.

أدى التصويت على الحلبوسي رئيساً للبرلمان إلى استقالة 17 عضواً بارزاً في حركة 'امتداد'. تبدو مثل هذه الانقسامات شائعة في الفروع المحلية، فعندما تمت مقابلة أعضاء من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' في هذه الورقة البحثية اشتكوا من أن إحدى أكبر المشكلات التي يواجهونها تتمثل في كيفية تحويل عضويتهم من نشاط إلى سياسيين يمتلكون الرغبة والقدرة على التفاوض والجلوس مع الأحزاب الراسخة والقادة السياسيين. يشير هذا إلى عدم وجود الإجراءات الروتينية في السلوكيات، ويرجع ذلك بصورة جزئية على الأقل إلى حقيقة أن كلا الحزبين في مهبهما، وأنه تم تشكيلهما على عجلة في الفترة التي سبقت الانتخابات.

ورغم أن حركة 'امتداد' وعدت من ناحية بالبقاء بعيداً عن التقسيم العرقي والطائفي للموارد، إلا أنها صوتت أيضاً لأحد المؤيدين الرئيسيين. ووفقاً لما أوضحه أحد أعضاء الحركة، فإن ذلك يعود جزئياً إلى أن نواب الحركة كانوا عديمي الخبرة وقد شاركوا في التصويت بعد أقل من ثلاثة أشهر من دخولهم البرلمان (Interview, May 2022). ويعتبر هذا إشكالياً لأن هذا النوع من الشقاق الذي يحدث في كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' يمكن أن يؤدي إلى تفككهما وبالتالي عدم قدرتهما على الاستمرار على المدى الطويل، وهذا يعتبر أمراً محورياً لتوحيد الحزب وفقاً لما تم مناقشته في تحليلات المواقف.

شدد راندال وسفاساند أيضاً على العلاقة بين القيادة والتنظيم الحزبي كوسيلة لتحديد النظام، إذ يمكن القول إن القيادة الشخصية أقوى بكثير من التنظيم في كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد'. اتهم الأمين العام لحركة 'امتداد' علاء الركابي باتخاذ قرارات دون استشارة أعضاء آخرين في الحركة، ما أدى إلى استقالة خمسة من أصل تسعة نواب للحركة (Baghdad Today News, 2022). نتيجة لذلك، تم تجميد منصب الركابي لمدة ستة أشهر حتى انعقاد المؤتمر السنوي للحزب، واتخاذ قرار بشأن إعادته إلى منصب الأمين العام. ومع ذلك، تمت إعادة الركابي إلى منصبه مجدداً بعد شهرين فقط دون تقديم تفسير واضح للأساس الذي تم على أساسه اتخاذ هذا القرار (Earth News, 2022). وبالمثل تم تعليق عضوية الغرابي من الحزب بعد اتهامه بالفساد إثر دعمه لـ محمد الهادي، الذي ترشح نائباً مستقلاً عن التيار الصدري خلال انتخابات 2018، ليصبح محافظاً لذي قار (Interview, May 2022). ونتيجة لذلك، تم فصله أيضاً من عضوية الحزب بعد أن خلص التحقيق، الذي أجرته لجنة حزبية داخلية إلى أن بعض المزاعم ضده كانت مبررة (Interview, May 2022). في المقابل، حدثت موجة استقالات جماعية في الحزب مع حل كامل للفروع المحلية للحزب (Iraq News Network, 2022). ورغم ذلك، استمر الغرابي طوال فترة تعليق عضويته في تمثيل الحزب في المنتديات العامة. توضح هذه الأمثلة أنه عوضاً عن امتلاك قدرة تنظيمية متجذرة، قام كل من قادة حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد'، والذين يتمتعون بشخصية جذابة باستخدام هذه الأحزاب كأدوات لتحقيق مصالحهما الخاصة، وقاما بارتكاب نفس أخطاء الأحزاب المؤسسة. علاوة على ذلك، يشهد هذا على عدم وجود إجراءات روتينية في قواعد السلوك. ورغم أن كلا الحزبين لديه إجراءات معمول بها، إذا تبين أن إجراءات العمل الداخلية الخاصة بهما قد انتهكت، إلا أن الأمانة العامة للحزبين استعدا منصبيهما كرئيسين للحزب والحركة على الرغم من تعليق عضويتهما. في المقابل، يشير هذا إلى أن قادة كلا الحزبين هم غير معتادين على الأعراف الديمقراطية، وبالتالي فإن قدرتهما محدودة في تثبيت قواعد السلوك الديمقراطية داخل كوادر الحزب.

فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد كمحدد للنظام داخل الحزب، استخدم كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' التبرعات من المؤيدين لتأسيس حزبيهما، وتحريرهما من المال السياسي، الذي تعتمد عليه الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 (Al Jaffal, 2021). ورغم أن كلا الحزبين يحصلان على رسوم العضوية، إلا أن الأموال التي يمكن جمعها بهذه الطريقة تعتبر محدودة لأن كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' لديهما 2,500 عضو مسجل فقط (Interviews, August and September 2022). وما يزيد الأمر تعقيداً أنه على الرغم من أن غالبية قيادة الحزب هم من أصحاب الوظائف من الطبقة الوسطى، إلا أن معظم المكونات التي يمثلونها هي من خلفيات الطبقة العاملة

الذين لا يستطيعون دفع رسوم العضوية. علاوة على ذلك، ساهم نقص التمويل في تقييد نوع الحملة الانتخابية، التي كان يمكن أن تقوم بها حركة 'امتداد' في الفترة التي تسبق انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021. على سبيل المثال، أنفقت حركة 'امتداد' 2700 دولاراً أمريكياً فقط على حملتها الانتخابية في ذي قار، حيث فازت في البداية بخمسة مقاعد (The Arab Weekly, 2021). بالإضافة إلى ذلك، انخرطت الحركة في مهمة جمع أصوات الناخبين من منازلهم، وعقدوا اجتماعات محلية (Interview, July 2022). وبالرغم من ذلك، واجهت الحركة صعوبة في قيام المرشحين بجولات على الدوائر الانتخابية بسبب نقص أموال التنقل، ولم يتمكنوا أيضاً من وضع التدابير الأمنية المناسبة للمرشحين، الذين كانوا يخشون التعرض للهجوم أثناء تنقلهم بين الدوائر الانتخابية.

في حين أن المواد من 42 إلى 44 من قانون الأحزاب السياسية رقم 36/2015 تنص على التمويل المباشر للأحزاب، إلا أن الإعانات لا تُمنح حالياً لأن القانون لا يتم تطبيقه، ما يجعل من الصعب على أحزاب المعارضة العراقية سداد المتطلبات اللازمة لإقامة انتخابات تنافسية فعالة (European Union Election Observation Mission in Iraq, 2021, 16). هذا هو الحال بشكل خاص لأنه على الرغم من كون هذه الموارد محظورة بموجب قانون الأحزاب السياسية وقانون تنظيم الحملات الانتخابية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) رقم 5/2020، فإن موارد الدولة تُستخدم بشكل روتيني من قبل الأحزاب المهيمنة في حملاتهم (15). لا توجد مساءلة لمثل هذه الانتهاكات، رغم ضرورة قيام الأحزاب بتقديم تقارير مالية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) إلا أن هذه التقارير تقريباً لا يتم مراجعتها أو نشرها أو إتاحتها بصورة عامة، نظراً لأن أعضاء هذه الهيئة ينتمون غالباً إلى الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003، الذين يقومون بتعيينهم على أساس المحاصصة العرقية والطائفية (16). كما يمثل عدم منح الإعانات النتيجة الوحيدة لانتهاك اللوائح المالية المعمول بها، وهو ما تم إلغاؤه بسبب حقيقة أن هذه الإعانات لا تقوم الدولة بدفعها فعلياً.

بالنسبة إلى راندال وسفاساند، يعتمد النظام أيضاً على الوصول الفعال إلى أجهزة الإعلام. يوجد في العراق قانونان رئيسيان يعملان على تقنين وصول الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام. ينص قانون الأحزاب السياسية على ضرورة وصول جميع الأحزاب إلى وسائل الإعلام من أجل التعبير عن آرائهم. يفرض قانون وسائل الإعلام رقم 4/2020 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على وسائل الإعلام أن تعمل على توفير تغطية إعلامية لحملات المرشحين 'بشكل عادل'، إلا أن تلك المعايير غامضة ولا تتماشى مع المعايير الدولية (18). وعلى الرغم من عدم تقديم الحماية القانونية بصورة كافية، إلا أن الغالبية العظمى من وسائل الإعلام العراقية تُعد حزبية ومملوكة عادة لسياسيين ينتمون إلى أحد الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003. ونتيجةً لذلك، وجدت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (European Union Election Observation Mission in Iraq, 2021, 16) أن التغطية الإعلامية الممنوحة لكل حزب سياسي لم تكن عادلة خلال انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021. وقد ذكر أعضاء الحزب، الذين تمت مقابلتهم في هذه الورقة البحثية، إلى افتقارهم للتدريب الإعلامي، ما يعني مواجهة صعوبات في كيفية التعبير عن ماهية وأهداف أحزابهم (Interviews, May and August 2022). فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، التي أثبتت أنها أكثر أهمية من وسائل الإعلام التقليدية خلال انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021، كانت حركة 'امتداد' مقيدة مرة أخرى بسبب افتقارها للوصول إلى التمويل اللازم. على سبيل المثال، قال أحد المرشحين، الذين ترشحوا في المثنى، إن لديهم ميزانية قدرها 50 دولاراً فقط لإنفاقها على الإعلانات المدفوعة على 'Facebook'، الذي يعتبر أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداماً في العراق (Interview, July 2022). وحقيقة أن 'امتداد' تُعتبر حركة جديدة نسبياً، فلم يكن لديها ذلك العدد من المتابعين وشكل البنية التحتية لوسائل التواصل الاجتماعي كالتي تمتلكها الأحزاب المؤسسية في العراق. ويشهد هذا مرة أخرى على حدود المنافسة داخل النظام الحزبي في العراق، حيث إن الوصول إلى وسائل الإعلام لا يقتصر فقط على أولئك، الذين يمتلكون وسائل الإعلام، ولكن على الحماية القانونية اللازمة للتمكن من المشاركة في الحملات الانتخابية بصورة فعالة غير متوفرة أيضاً.

الخاتمة

في الختام، حقق كل من حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' درجة محدودة من إضفاء الطابع المؤسسي في فترة تُعتبر قصيرة من وجودهما. ورغم أنهما كانا قادرين على تطوير ضخ القيم، التي تحدد سياسات وقرارات وإجراءات الحزب بصورة جيدة، إلا أن درجة تجسيدهم ونظامهم واستقلاليتهم في اتخاذ القرار لا تزال ضعيفة.

فيما يتعلق بتطوير وضخ القيم، اعتمد كلا الحزبين على رمزية احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول لتقديم أنفسهم كقوى مدنية تدعو إلى القومية العراقية الموحدة، إضافةً إلى قيامهما ببناء تحالفات مع المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تزال صلات وعلاقات الحزبين بأحزاب المعارضة الأخرى محدودة بسبب طبيعتهما المسيسة والحزبية، وما نجم عن ذلك من انعدام للثقة التي أحدثتها. أما بالنسبة للتجسيد، فلا يزال ضعيفاً حيث يشكل وجود أحزاب المعارضة في الساحة السياسية موضع تساؤل من قبل الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003 وكذلك من الجمهور. يمكن أن يُعزى ذلك إلى حقيقة أن أحزاب المعارضة تشكل تهديداً حقيقياً على استمرارية الأحزاب الإسلامية المؤسسة والنظام الحزبي على المدى الطويل. كما تشهد على الصعوبات التي تواجهها أحزاب المعارضة في العمل ضمن نظام طائفي عميق كقوة مدنية.

كما يواجه حزب 'البيت الوطني' وحركة 'امتداد' مشكلات هيكلية جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي. لهذا السبب تظل درجة نظامهما محدودة، حيث يكافح كلا الحزبين من أجل تطوير قواعد السلوك المشتركة أو لضمان إجراء أنشطة الحزب وفقاً للمبادئ الديمقراطية. يفتقر كلا الحزبين إلى القدرة التنظيمية العميقة، إضافةً إلى اعتمادهما على القادة من أصحاب الشخصيات الجذابة لدفع مكانة الحزبين للمضي قدماً. وهذا فتح المجال لأن يصبح أدوات بيد السياسيين الطموحين من أجل تحقيق مصالحهم، ما أدى إلى تفكك الحزبين وتشكيل خطر على استمراريتهما. علاوةً على ذلك، ترك نظام الحزب غير المتوازن في العراق أحزاب المعارضة عرضة لمحاولات الإقصاء من قبل الأحزاب المؤسسة، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى اندلاع أعمال عنف. وقد أضر هذا باستقلاليتهم في اتخاذ القرارات وقدرتهم على تطوير سياسات وبرامج تتحدى الأحزاب المهيمنة بعد عام 2003. إضافةً إلى ذلك، لا يزال ميدان اللعب السياسي غير عادل إلى حد كبير مع سيطرة الأحزاب المؤسسة على الأسلحة والمال السياسي ووسائل الإعلام، إلى جانب الافتقار إلى الحماية القانونية الواجب تقديمها لأحزاب المعارضة، ما يمنعها من التنافس بشكل فعال خلال الانتخابات.

المراجع

Abdelhameed, Hadeel, 2022. 'Tishreen Women and the 2021 Iraqi Elections', *Konrad Adenauer Stiftung*, 22 March. Available at: <https://www.kas.de/en/web/syrien-irak/single-title/-/content/tishreen-women-and-the-2021-iraqi-elections> (accessed 29 January 2023).

al-Ghorabi, Hussein, 2022. The Closing Statement of the Dialogue Meeting between the forces of Protest and Change, 23 September. Available at: <https://m.facebook.com/photo.php?fbid=5571091559617807&id=100001510544822&set=a.382765518450463&eav=AfYEOCnZ7mnOhRf1KY8YRBe82HRvnEEBR9KSkWfaO6TtDUlDhjraiqphNoKJxlAeeok&paipv=-o&source=48> (accessed 27 September 2022).

al-Jaffal, Omar, 2021b. 'Iraq's New Political Parties Seek Funds From Citizens', *Al-Monitor*, 13 April. Available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2021/04/iraqs-new-political-parties-seek-funds-citizens> (accessed 28 March 2022).

Al-Jazeera, 2022. 'Without comment from the Iraqi speaker of parliament...Imtidad suspends its attendance after two of its MPs are banned from entering parliament', *Al-Jazeera*, 8 November [Arabic]. Available at: <https://www.aljazeera.net/news/2022/11/8/2-دون-تعليق-من-رئاسة-البرلمان-العراقي> (accessed 29 January 2023).

Al Shafaq News, 2020. 'Protesters shut down the office of MP in Southern Iraq ... In pictures', *Al Shafaq News*, 17 June. Available at: <https://shafaq.com/ar/المظاهرات-في-البصرة-للمطالبة-بإطلاق-سراح-محتجين-إعتقلتهم-السلطات> (accessed 29 January 2023).

Al Sumaria, 2022. 'New Generation, Imtidad and Independents Make 17 Demands in Order to Join Tomorrow's Session', *Al Sumaria*, 25 March. Available at: <https://www.alsumaria.tv/news/سياسة/415507/الجيل-الجديد-وامتداد-ومستقلون-يضعون-17-شرطاً-لدخول> (accessed 27 September 2022).

Alhassan, Naufel, 2021. 'Changing the Rules of the Game: Reforming the Party System in Iraq', *Middle East Institute*, 16 June. Available at: <https://www.mei.edu/publications/changing-rules-game-reforming-party-system-iraq> (accessed 27 September 2022).

Al-Kaisy, Aida, 2019. 'A Fragmented Landscape: Barriers to Independent Media in Iraq', *LSE Middle East Centre Report*, July.

—, 2021. 'Disinformation in the Iraqi Media', *LSE Middle East Centre Paper Series* 55, October.

Alkhudary, Taif, 2021. 'From Muhasasa to Mawatana: The Election Boycott Movement and Prospects for Effective Democracy in Iraq', *LSE Middle East Centre Blog*, 1 October. Available at: <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2021/10/01/from-muhasasa-to-mawatana-the-election-boycott-movement-and-prospects-for-effective-democracy-in-iraq/> (accessed 26 September 2022).

—, 2022. ‘The Fragmentation of Iraq’s “Protest Parties” Attests to the Muhasasa System’s Resilience’, *LSE Middle East Centre Blog*, 7 June. Available at: <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2022/06/07/the-fragmentation-of-iraqs-protest-parties-attests-to-the-muhasasa-systems-resilience/> (accessed 27 September 2022).

—, 2023. ‘Young Revolutionary Parties Are Still Iraq’s Best Hope for Democracy’, *The Century Foundation*, 19 January. Available at: <https://tcf.org/content/report/young-revolutionary-parties-are-still-iraqs-best-hope-for-democracy/> (accessed 28 January 2023).

Baghdad Today News, 2022. ‘Accusations of Corruption...Five Imtidad’s MPs Announce their Final Position After Announcing their Resignation’, *Baghdad Today*, 23 May. Available at: <https://baghdadtoday.news/189813--.html> (accessed 27 September 2022).

Beetham, David, 2009. ‘The Contradictions of Democracy by Force: The Case of Iraq’, *Democratization* 16 (3), 443–54.

Berdal, Mats, 2009. *Building Peace After War* (London: Routledge).

Burnell, Peter, and Vicky Randall, 2008. *Politics in the Developing World* (Oxford: Oxford University Press).

Carothers, Thomas, 2006. ‘The Backlash Against Democracy Promotion’, *Foreign Affairs* 85 (2): 55–68.

Dihmis, Lara, 2021. ‘Iraqi President: Corruption Liquidated At Least \$150B Since 2003’, 24 May. Available at: <https://www.occrp.org/en/daily/14473-iraqi-president-corruption-melted-at-least-150b-since-2003> (accessed 26 September 2022).

Dixon, Paul, 2020. ‘Power-Sharing in Deeply Divided Societies: Consociationalism and Sectarian Authoritarianism’, *Studies in Ethnicity and Nationalism*, 117–27.

Dodge, Toby, 2018. ‘Iraq and Muhasasa Ta’ifia; The External Imposition of Sectarian Politics’, 12 November. Available at: <https://fpc.org.uk/iraq-and-muhasasa-taifia-the-external-imposition-of-sectarian-politics/> (accessed 26 September 2022).

—, 2012. *Iraq: From War to A New Authoritarianism* (Abingdon: Routledge).

—, 2020. ‘Iraq’s Informal Consociationalism and Its Problems’, *Studies in Ethnicity and Nationalism* 20 (2): 145–52.

Dodge, Toby, and Renad Mansour, 2021. ‘Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq’, *Chatham House*, 17 June. Available at: <https://www.chathamhouse.org/2021/06/politically-sanctioned-corruption-and-barriers-reform-iraq> (accessed 26 September 2022).

Earth News, 2022. ‘Alaa Al Rikabi Suspends the Decision to Freeze His Membership in the Imtidad Movement’, *Earth News*, 31 July. Available at: <https://earthiq.news/archives/121194> (accessed 27 September 2022).

European Union Election Observation Mission in Iraq, 2021. '2021 Parliamentary Elections'. Available at: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eu_eom_iraq_2021_final_report.pdf (accessed 25 September 2022).

Fakhoury, Tamirace, 2019. 'Power-sharing after the Arab Spring? Insights from Lebanon's Political Transition', *Nationalism and Ethnic Politics* 25 (1): 9–26.

Hartzell, Caroline A, and Mathew Hoddie, 2015. 'The Art of the Possible: Power Sharing and Post-Civil War Democracy', *World Politics* 67 (1): 37–71.

Human Rights Watch, 2022. 'Iraq: No Justice for Protester Deaths', 29 November. Available at: <https://www.hrw.org/news/2022/11/29/iraq-no-justice-protester-deaths> (accessed 28 January 2023).

International IDEA, 2022. 'Iraq'. Available at: <https://www.idea.int/data-tools/country-view/148/40> (accessed 26 September 2022).

Iraq News Network, 2022. 'Documents: The Resignation of 67 Members of Al Bayt Al Watani Party for Deviating From the Principles of the October Revolution', 20 April. Available at: <https://aliraqnews.com/بالوثائق-استقالة-67-عضواً-من-حزب-البيت-الوطني> (accessed 26 September 2022).

Iraqi News Agency, 2022. 'Parliament Publishes a List of the Names of Alternative MPs', *Iraqi News Agency*, 23 June. Available at: ina.iq/159190--.html (accessed 27 September 2022).

Jawad, Saad, 2013. 'The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications', *LSE Middle East Centre Paper Series* 1, December. Available at: http://eprints.lse.ac.uk/54927/1/SaadJawad_Iraqi_Constitution_LSE_Middle_East_Centre_WP01_Nov2013.pdf (accessed 28 January 2023).

Jiyad, Sajad, 2022. 'Corruption Is Strangling Iraq', *The Century Foundation*, 14 December. Available at: <https://tcf.org/content/report/corruption-is-strangling-iraq/> (accessed 28 January 2023).

Kitschelt, Herbert, 2006. 'Movement Parties', in *Handbook of Party Politics*, by Richard S Katz and William J Crotty (London: Sage), 278–90.

Lust, Ellen, and David Waldner, 2016. 'Parties in Transitional Democracies', in *Parties, Movements and Democracy in the Developing World*, by Nancy Bermeo and Deborah J. Yashar (Cambridge: Cambridge University Press), 157–89.

Majed, Rima, 2020. 'Contemporary Social Movements in Iraq', *Rosa Luxemburg Foundation*, October. Available at: <https://www.rosalux.de/en/publication/id/43223/contemporary-social-movements-in-iraq> (accessed 27 September 2022).

Manning, Carrie, 2006. 'Political Elites and Democratic State-building Efforts in Bosnia and Iraq', *Democratization* 13 (5): 724–38.

Mansour, Renad, 2022. 'The Deadly Greed of Iraq's Elite', *Chatham House*, 29 September. Available at: <https://www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2022-10/deadly-greed-iraqs-elite> (accessed 28 January 2023).

O'Neill, Aaron, 2022. 'Age Structure in Iraq 2020', *Statista*, 29 March. Available at: <https://www.statista.com/statistics/327299/age-structure-in-iraq/> (accessed 29 January 2023).

Randall, Vicky, and Lars Svåsand, 2002a. 'Introduction: The Contribution of Parties to Democracy and Democracy Consolidation', *Democratization* 9 (3): 1–10.

Randall, Vicky, and Lars Svåsand, 2002b. 'Party Institutionalisation in New Democracies', *Party Politics*: 6–29.

Roeder, Philip G., and Donald Rothchild, 2005. 'Dilemmas of Statebuilding in Divided Societies', in *Sustainable Peace: Power and Democracy After Civil War*, by Philip G. Roeder and Donald Rothchild (Ithaca and London: Cornell University Press), 1–27.

Rustow, Dankwart A., 1970. 'Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model', *Comparative Politics* 2 (3): 337–63.

Salam, Sajad, 2023. 'Clarifying the reasons for my exclusion from the Parliamentary Finance Committee during my meeting with the journalist #Ahmed_Al-Bashir', 21 January. Available at: <https://www.facebook.com/watch/?v=978852143087750> (accessed 29 January 2023).

Salim, Zeiyad, 2022. 'Disagreements and Resignations Inside the Imtidad Movement in Iraq', *Al-Araby Al-Jadeed*, 30 January 30. Available at: <https://www.alaraby.co.uk/politics/قارعةالاي-ف22%دلتما22%-ةكرحلخادتلاقتساوتافلاخ> (accessed 27 September 2022).

Sot Al Iraq, 2022. 'The slogan of October's demands was a springboard for change today..', *Sot Al Iraq*, 4 September. Available at: <https://www.sotaliraq.com/2021/09/04/لوبيغتالاقاطنمنيرشتبالاطمراعتحتحز> (accessed 27 September 2022).

The Arab Weekly, 2021. 'With only few seats, Iraq's protest movement hopes to find a voice in parliament', *The Arab Weekly*, 3 November. Available at: <https://the arabweekly.com/only-few-seats-iraqs-protest-movement-hopes-find-voice-parliament> (accessed 3 March 2023).

Wille, Belkis, Renad Mansour and Inna Rudolf, 2021. 'State Violence in Iraq: The PMF and Prospects for Accountability', *LSE Middle East Centre Podcast*, October. Available at: <https://soundcloud.com/lsemiddleeastcentre/state-violence-in-iraq-the-pmf-and-prospects-for-accountability> (accessed 27 September 2022).

This research is supported by the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform (PeaceRep), funded by the UK Foreign, Commonwealth & Development Office (FCDO) for the benefit of developing countries. The information and views set out in this publication are those of the authors. Nothing herein constitutes the views of FCDO. Any use of this work should acknowledge the authors and the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform.

About PeaceRep

PeaceRep is a research consortium based at The University of Edinburgh. Our research is re-thinking peace and transition processes in the light of changing conflict dynamics, changing demands of inclusion, and changes in patterns of global intervention in conflict and peace/mediation/transition management processes.

Consortium members include: Conciliation Resources, Centre for Trust, Peace and Social Relations (CTPSR) at Coventry University, Dialectiq, Edinburgh Law School, International IDEA, LSE Conflict and Civicness Research Group, LSE Middle East Centre, Queens University Belfast, University of St Andrews, University of Stirling, and the World Peace Foundation at Tufts University. PeaceRep is funded by the Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO), UK.

PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

School of Law, University of Edinburgh, Old College, South Bridge, EH8 9YL



**Middle East
Centre**

Middle East Centre

London School of Economics
Houghton Street
London, WC2A 2AE



[LSEMiddleEast](#)



[lsemiddleeastcentre](#)



[lse.middleeast](#)



[lse.ac.uk/mec](#)